الهجمات الإلكترونية من التحديات الأكثر احتمالاً عالمياً

الرشيد: إدارة المخاطر جزء لايتجزأ من التنمية

■ ضرورة تقييم معادلة مكافأة المخاطر من خلال تنفيذ الاستراتيجيات

■ إسماعيل: «البترول العالمية» تطبق نظام المخاطر في الدول التي تعمل بها

سامي الرشيد

علي الهاجري

حسين اسماعيل

■ المؤتمر فرصة لتبادل الأفكار بين الخبراء

■ الهاجري: مؤسسة البترول تعمل على إدارة المخاطر منذ 2004

«كونا»: قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة نفط الكويت سامي الرشيد ان التقدم والتنمية لا يتحققان الا من خلال اجراء سلسلة من الخطوات البسيطة معتبرا ادارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من هذه التنمية وان الهجمات الالكترونية من المخاطر الخمسة الأولى الأكثر احتمالا عالميا.

واوضح الرشيد في كلمة له نيابة عن الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي خلال افتتاح مؤتمر الكويت الاول لإدارة المخاطر الشاملة امس والذي تنظمه شركة «سباشيال» للمؤتمرات خلال الفترة من 26 الى 28 نوفمبر الجاري انه خلال فترة عمله في مؤسسة البترول الكويتية راى العديد من التغييرات التي شهدت حركة مد وجزر.

وبين ان تلك التغييرات عبارة عن جزء أصيل من الحياة التجارية وأساسية لمسيرة التقدم «ومن ثم كانت ادارة هذه العناصر امرا اساسيا لنجاح اعمالنا» مقدما عددا من الملاحظات التي تشهد على التغيير في أداء العمل ومنها اختصار فترات تطوير المنتجات ودورة حياة المنتج «وهو ما يعني الكثير بالنسبة لاقتصاديات المشروع وتبني حاليا التكنولوجيا الجديدة بحماس كبير».

واضاف ان «معاصرتنا لعالم الإنترنت عرضتنا اكثر من اي وقت مضى لتزايد خطر الهجوم الالكتروني كما تؤكد شركة ارامكو حيث ظهرت الهجمات الالكترونية في المخاطر الخمسة الأولى الأكثر احتمالا في آخر استعراض للمخاطر العالمية بالمنتدى الاقتصادي العالمي 2012».

وذكر الرشيد أن من المتغيرات ترابط العالم فيما يعرف بالعولمة التي تعمل على سلاسل التوريد المعقدة ونقاط الضعف المرتبطة بها وهي التي يجب فهمها وادارتها اذا أريد لها الاستدامة وان تبقى عند مستويات مقبولة متسائلا «من الذي تريدونه شريكا لكم ولماذا».

وقال: ان اسواق السلع اظهرت تقلبات كبيرة مدفوعة بوجهات نظر حول الافتراضات المتعلقة باساسيات السوق وكذلك ما يظهر كمخاطر جيوسياسية متزايدة في كثير من المناطق «وهنا في الشرق الأوسط الأدلة كانت واضحة للرؤية» متسائلا كذلك «ما هي افتراضات التسعير والمخاطر الخاصة بكم».

واوضح من المتغيرات تزايد الطلب على الموارد البشرية الماهرة «فهل تتقلص انشطتنا بسبب وجود عجز في القدرة الفكرية سواء كانت في الجودة او الكم أم أنها مجرد مسالة السعر بالنسبة لكم».

أشار الى انه يجري البحث في الديمقراطية وما يرتبط بها من هياكل الحوكمة في جميع القارات حيث تكون تطلعات الديمقراطية هي المهيمنة وهذا يجلب معه ما يرتبط به من عدم اليقين ومقاومة التغيير متسائلا عن مدى امكانية المضي في تطوير البنية التحتية وما يرتبط بها من تطور الاعمال نظرا لهذا الاضطراب.

واضاف ان من المتغيرات تلك الضغوط على كوكب الأرض من خلال ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ وتآكل التربة والتصحر «ازالة الغابات» وهي التي تثير الأسئلة بشأن استخدام واستغلال مواردها مستفسرا عن موارد الطاقة المستقبلية النفطية والنووية ومصادر الطاقة المتجددة.

وبين الرشيد ان الآمال المرتقبة من البشرية الآن اكبر من اي وقت مضى في اشارة الى ان التجمعات السكانية لديها الرغبة في مزيد من ذلك والأفضل والأسرع «فهل سنواجه هذا التحدي وهل انتم مستعدون للاستجابة».

واعتبر ان مثل هذه التغييرات تضفي شكوكا كبيرة ولكنها تمنح ايضا الفرصة لأولئك المجهزين تجهيزا مناسبا مشددا على ضرورة تقييم معادلة مكافأة المخاطر «حيث اننا نقوم بوضع استراتيجياتنا كما نضع خطط تنفيذها».

واشار الى انه وعلى مدار ايام المؤتمر سيقوم المشاركون بدراسة الأساليب والوسائل والعمليات التي يجري وضعها كأفضل الممارسات في المنطقة وخارجها للحد من حالة عدم اليقين التي يواجهها كل عمل من الاعمال التجارية.

بدوره قال رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في شركة البترول الكويتية العالمية حسين اسماعيل ان الشركة تطبق نظام إدارة المخاطر التابع للمؤسسة لتقليل المخاطر في الاستثمار في الدول التي تعمل بها مثل الصين وفيتنام واوروبا.

واشار اسماعيل في تصريحات صحافية على هامش مؤتمر الكويت الأول لإدارة المخاطر الشاملة الى ان الادارة العليا في المؤسسة والقطاع النفطي تعمل على تنفيذ طريقة منهجية للحد من المخاطر التي تواجه الصناعة النفطية سواء على مستوى العمليات أو بالنسبة للسياسات الاستراتيجية التي تواجه الاستثمار موضحا ان المؤتمر يعد فرصة لتبادل الافكار بين الخبراء والشركات العالمية للاستفادة من تجاربها.

واكد اسماعيل ان مثل هذه المؤتمرات تمثل قاعدة عظيمة للقطاع خصوصا مع التجارب المماثلة للمؤسسة والشركة مشيرا الى ان تجربة شركة «ستاتكو» العالمية كتجربة اولى تعد مفيدة خصوصا مع تطبيق الشركة لإدارة المخاطر على مدى عشرين عاما للاستفادة منها.

وشدد على العمل للاستفادة من الشركات الاجنبية «مع الأخذ في الاعتبار اننا لدينا خبراتنا في هذا المجال وقطعنا شوطا كبيرا في تطوير إدارة المخاطر ولدينا العديد من الخبرات سواء في الشركات المحلية او التي تعمل بالخارج».

واوضح اسماعيل ان دور البترول العالمية استراتيجي بالنسبة للمؤسسة فيما يخص الخبرات الخارجية مبينا ان الموضوع الأهم الذي تطرقت إليه محاضرة شركة «ستيت اويل» هو موضوع المخاطر التي تواجه الاستثمار الخارجي.

واكد أن المحاضرة ركزت على استخدام الشركة لآليات متقدمة في إدارة مخاطر الاستثمار «ونحن في البترول العالمية نتبع نفس الآليات للتقليل من مخاطر الاستثمار» موضحا ان الشركة تطبق نظام إدارة المخاطر التابع للمؤسسة لتقليل المخاطر في الاستثمار في الدول التي تعمل بها مثل الصين وفيتنام واوروبا التي تواجه أزمة اقتصادية صعبة في الوقت الراهن.

قياديان نفطيان: عمل القطاع النفطي يتطلب إدارة حكيمة للمخاطر

«كونا»: اتفق قياديان نفطيان على ضرورة تطبيق نظم ادارة المخاطر الشاملة على اعتبار ان هذا القطاع من القطاعات شديدة الخطورة التي تتطلب ادارة حكيمة ومنهجية للمخاطر التي يتعرض لها.

واكد القياديان النفطيان في تصريحات صحافية على هامش مؤتمر الكويت الاول لإدارة المخاطر الشاملة ان مؤسسة البترول الكويتية حريصة على دعم نظم ادارة المخاطر مشيرين الى ان لدى المؤسسة ادارات خاصة لإدارة المخاطر.

وشدد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود اسعد السعد على اهمية اقامة مثل هذا المؤتمر مبينا انه منذ بداية القرن الحالي بدأت الشركات العالمية ومن ضمنها القطاع النفطي تطبيق نظم ادارة المخاطر من خلال تحديد المخاطر الشاملة التي تقع على الشركات او المؤسسة ومن ثم يتم احتواؤها وتقليلها لدرء الخطر قبل وقوعه.

واوضح السعد ان ادارة المخاطر تمكن المؤسسات من التعامل السريع في حالة وقوع حادث او خطر تكون قادرة على احتوائه موضحا ان المؤتمر تم فيه عرض بعض الخبرات من الشركات العاملة في القطاع النفطي لتقديم خبراتها للشركات المشاركة في المؤتمر وان شركات التامين كانت سباقة في العمل بادارة المخاطر وقد استفاد كل من القطاع المالي في البنوك والقطاع النفطي من هذه الخبرات.

وذكر ان مؤسسة البترول قامت بدور جيد منذ البداية حيث كانت هناك لجنة عليا لإدارة المخاطر بالاضافة الى وجود لجان فرعية في الشركات التابعة لها مشيرا الى ان كل لجنة مقسمة الى لجنة عليا وهي التي تضع السياسات العامة والأسس التي يتخذ على اساسها الخطوات المطلوبة وهناك لجان عاملة تقوم بالتعرف على هذه المخاطر والتحقق منها.

من جهته قال العضو المنتدب للشؤون الادارية في مؤسسة البترول نبيل بورسلي ان ادارة المخاطر الشاملة مرتبطة بقياس درجة الخطورة ونوعيتها في العمل الذي تقوم به موضحا ان المؤسسة تضع عدة تصورات لمواجهة المخاطر المحتملة والتي تصنفها وفقا لمستوياتها من الخطورة من حيث كانت عالية او متوسطة او قليلة او مقبولة وعلى هذا الأساس تبدأ قياس المخاطر في القطاع النفطي.

واشار بورسلي الى ان هناك مخاطر تشغيلية وكذلك ادارية ومالية يجب ان تتعامل معها ادارة المخاطر بشكل متكامل موضحا ان المؤسسة بدأت في ادارة المخاطر منذ اكثر من 15 عاما واصبح لديها قدر من الاستشعار يمكنها من تقييم درجة الخطورة وكلفتها الاجمالية.

وقال ان المؤسسة بدأت في جزء كبير من استراتيجيتها بالعمل في هذا الاتجاه لحصر درجة المخاطر في جميع الأعمال ومدى تأثيرها ماديا في القطاع والشركات لافتا الى ان الأمر بدأ يسير بشكل موسع ووصل الى درجة عقد مؤتمرات «ما يدل على أن الموضوع ذو أهمية عالية».

شرق للإستثمار
SHARQ INVESTMENT

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة شرق للاستثمار ش.م.ك.م

يسر مجلس ادارة شركة شرق للاستثمار (ش.م.ك.م) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 المقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا بتاريخ 2012/12/5 الموافق يوم الأربعاء وذلك في مقر الشركة الكائن في الشرق-شارع خالد بن الوليد - برج مدينة الاعمال الكويتية - الدور 25. وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والمصادقة عليه.
- تلاوة بيان بالجزاءات (المالية وغير المالية) الموقعة على الشركة من قبل بنك الكويت المركزي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31ديسمبر 2011 والمصادقة عليه.
- المصادقة على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2011.
- الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31ديسمبر 2011.
- الموافقة على عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
- إخلاء طرف السادة/أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل مايتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

لذا يرجي من المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة مكتب بدر البزيع للاستشارات الادارية والمالية بنيد القار-مدخل ابراج البشر والكاظمي-ت: 22445458.

والله الموفق،،،

فاضل محمد حسين الصراف
رئيس مجلس الادارة

بدعم أساسي من مشتريات المستثمرين العرب والأجانب

البورصة المصرية تعود إلى الارتفاع بعد «الانهيار»

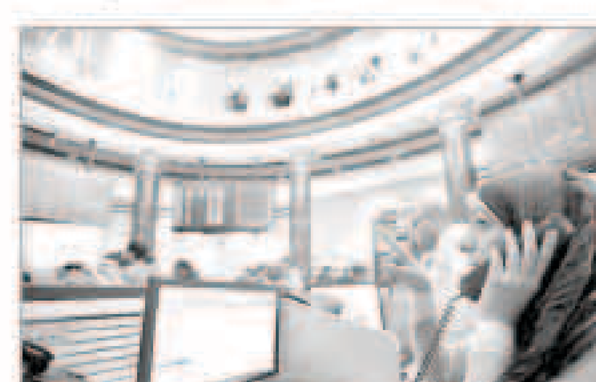
البورصة المصرية تعود الى الارتفاع

تمكنت الأسهم المصرية من شطب جميع الخسائر التي منيت بها مطلع جلسة تعاملات اليوم الاثنين، واستطاع المؤشر الرئيس للسوق تحول دفته صوب الارتفاع بنحو 2 في المئة، بعد خسائر تجاوزت الـ4 في المئة بداية الجلسة.

وساهم عودة العديد من الأسهم التي تم وقفها لمدة نصف ساعة بسبب تجاوز نسب الهبوط المسموح والبالغة 5 في المئة، إلى التداولات في تعديل حركة السوق، وبخاصة الأسهم القيادية.

وتعتبر القوة الشرائية من قبل المستثمرين العرب والأجانب في الداعم الأساسي للسوق، والعنصر الأقوى وراء وقف نزيف الخسائر بل والتحول إلى المكاسب.

وربح رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة قبيل منتصف الجلسة أكثر من مليارى جنيه ليصل إلى 345.9 مليار جنيه مقابل 343.8 مليار جنيه بنهاية جلسة أمس.

وارتفع مؤشر «اي جي اكس 30» خلال جلسة اليوم بنسبة 1.97 في المئة، إلى مستوى 5014.4 نقطة، وقلص مؤشر «اي جي اكس 70» خسائره إلى نحو 2 في المئة، عند 432.2 نقطة، فيما هبط بلغت خسائر مؤشر اي جي اكس 100» نحو 1 في المئة إلى 728 نقطة.

من جهتهم قال الوسطاء بالبورصة إن العديد من الأسهم خاصة في قطاع الأسهم القيادية والكبرى مثل أوراسكوم تليكوم وأوراسكوم للانشاء وحديد عز والبنك التجاري الدولي والمصرية للاتصالات وغالبية أسهم القطاع العقاري شهدت عمليات شراء مكثفة من قبل المستثمرين العرب والأجانب نجحت في تحويل دفته مؤشراتها من الهبوط الحاد في مستهل التعاملات الى الارتفاع.

وارجعت مروة حامد محللة أسواق المال في تصريحات لوكالة انباء الشرق الأوسط الهبوط الحاد الذي شهدته البورصة في مستهل التعاملات إلى عروض البيع التي وضعها المستثمرون منذ أمس عند الحدود الدنيا لتحركات الأسهم مما خلق ضغوط بيعية في مستهل التعاملات سرعان ما نجحت القوى الشرائية في امتصاصها.

واوضحت ان مثل هذه الأنباء اعادت الثقة نسبيا إلى المستثمرين خاصة الأجانب وهو ما أدى إلى توقف المؤسسات المصرية والمستثمرين الأفراد المصريين عن البيع وتفضيل شرائح عديدة منهم العودة إلى الشراء أو الترقب لما ستسفر عنه الأمور اليوم وغدا.

وكانت البورصة المصرية قد تلقت في جلسة اول من امس وبداية جلسة امس ضرباته موجعة على إثر الاعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي الخميس الماضي، حيث افتتح المؤشر الرئيس للسوق التداولات على خسائر تجاوزت الـ4 في المئة، في ظل استمرار تداعيات الإعلان الدستوري، والذي أوجد حالة من الرعب في أوساط المتعاملين بالسوق، وتسبب في اندلاع مواجهات واحتجاجات شملت عدة مناطق في البلاد، خاصة العاصمة القاهرة.

وشهدت السوق المصرية مع بداية التعاملات، استمرار عمليات البيع المكثفة والعشوائية من شرائح مختلفة من المستثمرين الأفراد والمؤسسات، في ظل الضبابية التي تخيم على المشهد السياسي في مصر، والتي تلقي بظلال سلبية على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

صافي الموجودات الأجنبية بالدولة ارتفع بنسبة 3.5 في المئة

«المركزي»: ارتفاع المعروض النقدي في الكويت بنهاية أكتوبر 0.3 في المئة

أظهر تقرير صادر عن بنك الكويت المركزي أن صافي الموجودات الأجنبية في دولة الكويت بلغت بنهاية شهر أكتوبر الماضي 13527.4 مليون دينار مقارنة بنحو 13066.2 مليون دينار في شهر سبتمبر 2012، بارتفاع بلغت نسبته 3.5 في المئة تقريبا.

وأشار التقرير إلى أن المطالبات على القطاع الخاص بلغت بنهاية أكتوبر الماضي 29015.9 مليون دينار مقابل نحو 29187.3 مليون دينار في شهر سبتمبر الماضي، ما يعني تراجعا تقدر نسبته بحوالي 0.59 في المئة.

وعلى الجانب الآخر، بلغت المطالبات على الحكومة في نهاية شهر أكتوبر الماضي 1711.3 مليون دينار مقابل 1744.7 مليون دينار نهاية سبتمبر الماضي، بانخفاض بلغت نسبته 1.9 في المئة تقريبا. وبلغ حجم المعروض النقدي في الدولة بنهاية شهر أكتوبر الماضي 28745 مليون دينار، منها 6823.4 مليون دينار نقود متداولة وودائع تحت الطلب وما في حكمها، وحوالي 21921.6 مليون دينار أشباه نقود وتشمل الودائع الادخارية والودائع لأجل وودائع بالعملات الأجنبية وما في حكمها.

وكان المعروض النقدي في الكويت قد بلغ بنهاية شهر سبتمبر الماضي 28661.1 مليون دينار تقريبا، بما يعني ارتفاع ذلك المعروض ما بين شهري أكتوبر وسبتمبر الماضيين بحوالي 0.3 في المئة.

وبلغت قيمة الحسابات والودائع الحكومية في الكويت بنهاية شهر أكتوبر الماضي 6107.5 ملايين دينار مقابل 5847.8 مليون دينار في شهر سبتمبر 2012، بارتفاع بلغت نسبته 4.4 في المئة تقريبا.